مسلحا في اعمال ارهابية . ولقد حضر جنازةالشيخ القسام في حيفا جمع غفير جدا ، وبالرغم من الجهود التي بذلها كبار المسلمين في توطيد النظام اثناء الجنازة الا انه وقعت مظاهرات وقذف احجار ، وبعثت وفاة القسام موجة قوية من الشعور في الدوائر السياسية وغيرها في البلاد، واتفقت اراء الصحف العربية على تسميتهبالشهيد فيما كتبته عنه من المقالات ..»(٧١).

وقد شعر البريطانيون بدورهم بالتحدي الذي مثله استشهاد القسام ، وحاولوا بدورهم شد عقارب الساعة الى الوراء ، ولذلك كان رأي المندوب السامي البريطاني الذي كتبه لوزير المستعمرات في تلك الفترة بانه ما لم تلب مطالب الزعماءالعرب « فانهم سيفقدون ما يملكونه من نفوذ وتختفي بالتالي امكانات تهدئة الحالة الحاضرة بالوسائل المعتدلة التي اقترحها »(٧٢). ولكن اعادة عقارب الزمن الى الوراء كانت مستحيلة ، فحركة القسام كانت تعبيرا في الواقع عن الشكل الطبيعي القادر على معالجة ازدياد التناقض وحسمه ، وسرعان ما انعكست في عدد من اللجان والتجمعات ،وصار يتعين على القيادة التقليدية ان تختار بين الوقوف في وجه ذلك التصاعد في ارادة القتال لدى الجماهير ، او في امتصاص هذه الرغبة والتكلس فوقها. وبالرغم من ان البريطانيين تحركوا بسرعة، فعرضوا فكرة اقامة مجلس تشريعي وفكرة الحد من بيع الاراضي الا ان ذلك جاء متأخرا ، واسهمت الحركة الصهيونية التي بدأت في تلك الفترة تبلور ارادتها بصورة قوية في اضعاف فاعلية العرض البريطاني ، ومع ذلك فان قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية لم تكن قد حسّمت موقفها بعد ، وكان تذبذبها بارزا بصورة تدعو للدهشة ، وحتى ٢ نيسان ١٩٣٦ كان ممثلو الاحزاب الفلسطينية مستعدين لتشكيل وفد للذهاب الى لندن لطرح وجهة نظرهم امام الحكومة البريطانية. وقد انفجر الموقف قبل ان تقرر قيادة الحركة الوطنية تفجيره . فحين اندلعت شرارة شباط ١٩٣٦ في يافا كان زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية يعتقدون انه ما زال بوسعهم ان يكسبوا من بريطانيا مطالب جزئية عن طريق المفاوضات . ولكن الاحداث التالية فاجأتهم : ان جميع المقربين من احداث نيسان ١٩٣٦ يعترفون بان اندلاع العنف ، والعصيان المدني ، كان عفويا ، واذا استثنينا الاعمال التي حركها بقايا القساميين ، فان كل ما حدث كان تعبيرا عفويا عن المستوى الحرج الذي وصله التناقض . وحتى عند اعلان الاضراب العام في ١٩ نيسان ١٩٣٦ كانت زعامة الحركة الوطنية متخلفة عنه ، ولكنها سرعان ما تعلقت بالقطار قبل ان يفوتها ، ونجحت — للاسباب التي ذكرناها في تحليل الوضع الاجتماعي السياسي في فلسطين انذاك — بالسيطرة على الحركة الوطنية .

كانت الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة ، من الناحية التنظيمية ، في عدد من الاحزاب هي في مجملها الافرازات التي تبقت عن الحركات التي نشأت ضد العثمانيين منذ اوائل القرن ، وهذا يعني انها — من جهة — لم تكن متمرسة بالنضال الاستقلالي (مثلما كان الحال في مصر مثلا) ويعني — من جهة اخرى — انها كانت اطارات عامة ، دون مبادىء محددة ، تحكمها شلل من الوجهاء ، وتعتمد على ولاءات متحدرة اليها من نفوذهاالديني او الاقطاعي او الوجاهي ، ولكنها لم تكن احزابا لها قواعد منظمة . وفيما عدا القسام نفسه (والشيوعيون طبعا) فان احدا من زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه الفترة لم يكن مسلحا بعقل تنظيمي . اما الحاج امين الحسيني ، الذي كان يمتلك قدرات ادارية نادرة فقد كان عقله بعيدا عن العقل التنظيمي بالمعنى النضالي . وان المسؤوليات التنظيمية ظلت في معظم الوقت مواهب فردية في اللجان الفرعية والكادر الاوسط ، وغالبا ما كانت تعجز عن تحويل كفاءاتها الى قوانين . عشية الثورة كان وضع ممثلي الحركة الوطنية في فلسطين كالتالي : فمع انحلال اللجنة التنفيذية العربية في آب ١٩٣٤ برزت ٦ مجموعات :

١ — الحزب العربي الفلسطيني ايار ١٩٣٥ ، يرئسه جمال الحسيني ، وهو ممثل تقريبا لسياسة المفتي ويمثل الاقطاعيين وكبار تجار المدن .

٢ — حزب الدفاع الوطني ، يرئسه راغب النشاشيبي ، وتأسس في كانون الاول ١٩٣٤ ، وهو يمثل البورجوازية المدينية الناشئة ، وكبار الموظفين . ٣ — حزب الاستقلال الذي كان قد تأسس عام ١٩٣٢ برئاسة عوني عبد الهادي ، وهو يجمع المثقفين والبورجوازية الوسطى وبعض قطاعات البورجوازية الصغيرة ، وساعد ذلك على